Towards a Natioual Strategy to Attract Foreign Investment

Dr. Yusif Ali Abid Al-Asadi
College of administration and Economy
University of Basrah

Abstract

In spite of importance of issuing of Investment Law no. 13 for the year 2006 , that organizes the local and foreign investment process in the Country , the process of attracting the foreign investment needs a lot of components that are directly connected to the suitable climate . These components are either connected with the economic factors or with the social factors in addition to the legal and political ones .

Iraq is one of the countries that entered the competition to attract foreign investment , nevertheless , these countries stepped forward in that space , because Iraq needs to build national strategy to attract investments taking in to consideration all components and economic resources which available in it . Besides , it will benefit from these investments especially in increasing the competitive capacity of the goods and services at the centre of those investments .

نحو إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي

د. يوسف علي عبد الاسدي
كلية الادار ة والاقتصاد / جامعة البصرة

الملخـــص:

على الرغم من أهمية صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ الذي ينظم عملية الاستثمار المحلي الأجنبي في الداخل ، إلا أن عملية جذب الاستثمار الأجنبي تحتاج الى الكثير من المقومات التي ترتبط مباشرة بالمناخ المناسب سواء أكانت تلك المقومات المرتبطة بالعوامل الاقتصادية ام العوامل الاجتماعية فضلا عن عوامل قانونية وسياسية ومؤسساتية ٠

والعراق إحدى الدول التي دخلت مجال المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي إلا أن دول العالم قد سبقته في هذا الم جال فهو بحاجة الى بناء إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار تأخذ بنظر الاعتبار جميع المقومات والموارد الاقتصادية المتوفرة في العراق ومن ثم تحقيق الاستفادة القصوى من المزايا التي يمكن الحصول عليها من تلك الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بزيادة القدرة التنافسية لجميع السلع والخدمات المنتجة في مراكز هذه الاستثمارات ٠

نحو إستراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي

المقـدمة :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) احد صور المشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي . ونعني هنا بصيغة المشاركة إن تقوم دولة ما السماح لبعض المؤسسات أو الأفراد في دول أخرى في اتخاذ قرارات اقتصادية من شأنها استخدام مواردها المحلية . وينطوي عنصر المشاركة هنا على قدر كبير من الانفتاح والتكامل لاقتصاد تلك الدولة مع اقتصادات الدول الأخرى . وهذا الامر له تكلفته وفوائده. وتتوقف الحصيلة النهائية لتلك العملية على الأسلوب الذي تجري به هذه المشاركة والظروف التي تعمل بها (الظروف الدولية اوالمحلية) . ومن ثم قد تأتي تلك المشاركة بفوائد كثيرة . الا ان التكلفة قد تكون باهضة نتيجة لفقدان الجانب الأضعف في المشاركة لعنصر الإشراف والرقابة على الموارد المحلية .

وعليه قد تبدي معظم الدول التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر (سواء أكانت ترحب به ترحيبا كاملا أم ترحيبا مقيدا) تحفظا عليه حيث ينتابها الشعور بالتخوف من تلك التدفقات من خلال تحميل ميزان المدفوعات بأعباء إضافية في المستقبل نتيجة لتحويل أرباح المشروعات خصوصا عندما يتضمن تحويل جانب أساسي من الموارد المحلية . فضلا عن الاعتراضات الكثيرة من الداخل (الرأي العام الداخلي) حول اتجاهات الاستثمارات نحو مجالات تتصل بالسيادة الوطنية .إن صعوبة قياس تكلفة تلك الاستثمارات من الأمور التي تعطل عم ليات الجذب للداخل باعتبار ان الدول المستضيفة قد تدفع سعر مرتفع في سبيل الحصول على تلك التدفقات .

ومن هنا لابد للدول المستضيفة ان تواءم بين الإستراتيجية التي تتبناها الشركات الأم الممولة للاستثمار الأجنبي المباشر التي تحاول ان تجعل من الدول المستضيفة له موقعا للإنتاج الدولي . والإستراتيجية التي تتبناها تلك الدول المستضيفة التي تتمثل بالاستفادة من قدرة هذه الشركات على دمج المراكز الإنتاجية فيها بالسوق العالمية من خلال زيادة القدرة التنافسية لمنتجات تلك المراكز ودخول أسواق دول العالم .وعلى ذلك يمكن القول بأن الدول المستضيفة تحتاج إلى إستراتيجية واضحة المعالم لتعزيز قدراتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية الاستفادة منه بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية لتلك الدول.

والعراق إحد الدول التي دخلت مجال المنافسة لجذب رؤوس الأموال العالمية الذي يحاول خلق بيئة استثمارية مناسبة تعتمد على إستراتيجية واضحة المعالم تستهدف السوق المحلية والعمالة المدربة والموارد الطبيعية بوصفه محركاً أساسياً للاستثمار وتوطنه . فضلا عن التركيز في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية مثل توليد الكهرباء والصناعات البتروكمياويات والأسمنت والبنية الأساسية للاتصالات . وفي ذات الوقت التأكيد على أهميته في زيادة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت في الداخل بما لا يتعارض مع الاستثمار المحلي واعتباره بديلا عنه .وهذا يعتمد على دور الدولة في تحقيق التوازن بين رفع كفاءه الأداء الاقتصادية والأهداف التنموية الشاملة . أي توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة صحيحة بحيث يؤدي إلى زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية بما يحقق تلك الأهداف.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الربط بين استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات والإستراتجية الوطنية التي تحاول الاستفادة القصوى من الاستثمارات الأجنبية لتلك الشركات بما يخدم الاقتصاد العراقي وتطوير بناه الاقتصادية والاجتماعية. بعد إن حصل تغير في استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات والتي قل التركيز فيها على الاستثمارات الجديدة واتجهت نحو الاستثمار بصورة اكبر إلى المشاركات والاستحواذ والترخيص وحق الامتياز وعقود التصنيع وعقود التسويق واتفاقيات الوكالة.

مشكلة البحث :

لقد شهد الاقتصاد العراقي اضطراباً شديداً خلال نصف القرن الماضي من خلال التشوهات والاختلالات الشديدة في التوازنات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية . فضلاً عن التشوهات والاختلالات الاجتماعية حيث يعيش اغلب الشعب العراقي تحت مستوى خط الفقر . إلا أن الموارد المتأتية من تصدير النفط الخام استطاعت أن تغطي بعض عيوب وقصور وسوء تلك التشوهات والاختلالات . وفي ذات الوقت أدت تلك الموارد دوراً كاريثياً حينما استخدمها النظام السابق في تمويل حروبه الداخلية والخارجية التي ساهمت في فرض عقوبات اقتصادية على الشعب العراقي التي زادت من ضعف القطاعات الاقتصادية في إنتاج الدخل القومي وتعطيل المشاريع الاقتصادي ة الإنتاجية والخدمية القائمة وتخريب البنى التحتية وتفاقم معدلات التضخم وزيا دة نسبة البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية . مما نتج عنه نقص شديد في الموارد المالية الضرورية لإعادة الاعمار والبناء . بخاصة عند اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تميل بقوة نحو التطور الرأسمالي بصورته اللبرالية وتضيق دور الدولة الاقتصاد ي لتعطي الأولوية للقطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات الأجنبية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

((إن عملية إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الاستثمار الأجنبي لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً من إستراتيجية جذب تلك الاستثمارات)) .

ولغرض اختبار صحة هذه الفرضية لقد قُسمّ البحث الى خمسة اقسام يتناول القسم الاول منه استراتيجيات جذب الاستثمار الاجنبي ٠ فيما خصص الثاني لدراسة التجربة العراقية في مجال الاستثمار الاجنبي خلال المدة (١٩٢١-٢٠٠٣) ٠ اما الثالث فيبحث في قوانين الاستثمار التي صدرت في العراق ٠ في حين جاء القسم الرابع لتوضيح المناخ الاستثماري الاجنبي للداخل من خلال دراسة العوامل المحددة لذلك المناخ ٠ فيما تناول القسم الخامس الاستراتيجية الوطنية الجاذبة للاستثمار الاجنبي .

أولا :- استراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

لقد أثبتت التجارب في بعض الدول سواء كانت نامية أم متقدمة أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تداخلات اقتصادية قائمة على منافع متبادلة . والتي تنطلق من مبدأ الموازنة بين الكلف والمنافع الاقتصادية والاجتماعية لتلك التدفقات . أي عندما تكون أثار تدفقات الاستثمار الأجنبي في ميزان المدفوعات وزيادة معدلات نمو الدخل القومي وتشغيل الموارد البشرية والمادية ونقل التكنولوجيا هي اكبر من الكلف التي ترتكز في عدم الاستفادة من الأرباح التي تحققها فروع الشركات الأم . فضلاً عن نقل تكنولوجيا ملوثه للبيئة في اغلب الأوقات التي تعد من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية في الوقت الحاضر [١].

ولعل أهم تلك التجارب الناجحة على مستوى الدول المتقدمة هي التي حصلت في كل من اليابان وكندا .فقد نجح اليابانيون في الاستفاد ة من التغيرات التي حصلت في إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات عند اعتمادها إستراتيجية تنويع هيكل الملكية والتركيز على مبدأ الملكية المشتركة للفروع الخارجية ، وبذلك قدم اليابانيون رأس المال اللازم لذلك ، في حين تقدم تلك الشركات التكنولوجيا والمعرفة والخبرة اللازمة .وجاء هذا مطابقاً لنظرية منهج الصفقات التي قدمها (Cares) عام (١٩٨٢) حيث يتواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الصناعية للدول المستضيفة التي تتمتع بأسواق محلية كبيرة نسبياً ومستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية ورأس مال كافي لانجاز تلك المستويات لتخفيض تكاليف الصفقات الإنتاجية [٢]

فيما استطاعت كندا بعد أن كانت في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي تعاني من تخلف لا تقل درجته عن كثير من الدول النامية في المرحلة الحاضرة من تجميع رأس المال المحلي لاستثماره في المشروعات الأساسية مثل الطرق والجسور والرعاية الصحية وبناء الموانىء والتعليم مع الاهتمام بالنظم والأساليب الإدارية على المستوى القومي . فشجعت الحكومة الكندية أنذاك رأس المال الأجنبي بالعمل في قطاع الصناعة والتعدين مع تجميع رأس المال المحلي للعمل في قطاعات التوزيع والبنوك والتأمين .

فقد أكدت اغلب الدراسات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أهمية وفرة الموارد المعدنية بوصفها أقوى العوامل الجاذبة له . كما أن حزمة الإجراءات التي تتخذها الدول المستضيفة مثل مستوى التنمية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي والنقل والمواصلات ودرجة الاستقرار السياسي والتشريعات التي تحدد الحقوق القانونية للاستثمارات الأجنبية ونظام الضريبة وحدود ومصاعب البيروقراطية كانت تمثل عوامل أساسية لها الدور الايجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكما أوضحته دراسة (Root & Ahmed) في عام (١٩٧٩)[٣]

أما على مستوى الدول النامية التي استطاعت الوصول إلى مركز عالمي متقدم وبما يفوق قدراتها الاستثمارية المحلية المحدودة ، واستطاعت خلق جيل جديد من الصناعات الحديثة والمتطورة والقادرة على المنافسة الدولية . فضلا عن طبقة من رجال الإعمال والإدارة ويد عاملة ماهرة ومتخصصة من خلال استغلال امكانية الشركات المتعددة الجنسيات خصوصا بعد أن أصبح من مصلحة تلك الشركات إعادة النظر بهيكلها التنظيمي .فقد حققت دول جنوب شرق أسيا معدلات نمو سنوية لناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي (وفقاً لأسعار عام ١٩٩٠) نسبته (٧.٥%) خلال السنوات (١٩٨٠ – ١٩٩٦) وهو ما يعادل ثلاث مرات ما تحقق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية [٤].

كما أنها استطاعت احتواء معدلات التضخم السنوية في حدود مقبولة مقارنة مع معدلات النمو المتحققة في الدول الأخرى وزيادة معدلات الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٤١%) خلال المدة المذكورة وكان نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر فيه حوالي (١٢%) . وارتفاع معدلات نسبة الادخار المحلي ما بين (٢٥% _ ٣٥%) اقلها في تايلاند وأعلاها في كوريا الجنوبية .[٥]

ولم يقتصر الأمر على ما سبق من انجازات فقد حققت دول جنوب شرق آسيا مستويات متقدمة في التنمية البشرية خاصة في نسبة تعليم القوى العاملة التي اقتربت مؤشراتها من المستويات السائدة في الدول الصناعية المتقدمة من خلال اتباع سياسات حكومية تحدد مخرجات التعليم الجامعي ، فقد زادت مؤسسات التدريب والتعليم الجامعي إلى أربعة أضعاف في عام ١٩٩٦ قياساً بعام ١٩٨٦ .[٦]

فقد تأثرت نفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول في هذه العوامل حيث يعد التضخم مقياساً مهماً لعدم الاستقرار الاقتصادي وبالتالي التأثير السلبي في ربحية الشركات المتعددة الجنسيات ، فيما يعد توفر الطبقة الوسطى ذات التعليم المرتفع من العوامل المتممة للعوامل السابقة الذكر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .فضلاً عن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ونسب الادخار العالية والاتجاه إلى الاقتصاد السوقي مهدت الطريق للشركات اليابانية للاستحواذ على الشركات المحلية في إطار عملية الخصخصة.(٧)

ولعل أهم التجارب العالمية الناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي تحققت في الصين ، ففي نهاية عام (٢٠٠٣) اجتذبت الصين استثمارات أجنبية مباشرة فعلية قدرت بنحو (٥٠١.٠٤٧) مليار دولار ومتعاقد عليها (٩٤٣) مليار دولار ، وعدد منشأة بلغـــت (٤٦٥٢٧٧) بزيادة قدرها (٢٠%) عن عام (٢٠٠٢) ففي حين لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر (٣) مليار دولار ، وعدد منشآته (١٤٩٨) في عام (١٩٨٦).(٨)

أن هذا التطور لم يأت من فراغ وإنما جاء من تيقن المستثمر الأجنبي بأنه يستثمر في بيئة مناسبة وبأقل مخاطر وأعلى درجات للإنتاجية والعائد ، وذلك من خلال ما أطلقته الحكومة الصينية من توسعات تسمح للمستثمرين الأجانب في الاستثمار في مناطق وقطاعات ذات أولوية .

فضلاً عن تميز المواد المنتجة في الصين بدرجة عالية نسبياً من التكنولوجيا والمهارات الإدارية فيما نقلت الشركات المعرفة التنظيمية ، وهذا ما فعلته الشركات اليابانية في داخل الصين التي أصبحت متكاملة مع شبكة الفروع الدوليه كجزء من استراتيجيه العولمة للشركات المتعددة الجنسيات وهذا يعني أن تلك الشركات عندما نوت الدخول إلى الصين أدركت الميزات التي تمتلكها تلك الدولة بخاصة ميزات الموقع والقدرة على التصدير ، فيما استطاعت الصين إن تكيف استراتيجياتها المحلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع قدرات الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات .

بصفة عامة يمكن القول إن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد محدود من الدول النامية ، حيث تحتل عشر دول نامية أعلى نسبة من هذا التدفق ، أما بقية الدول الأقل نمواً فما زالت تعاني من تدني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي تعد

به هذه الدول في أمس الحاجة إلى زيادة هذا التدفق بفضل الجانب المتعلق بإصلاح الإطار المؤسسي وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي فيها .فضلاً عن توفر الموارد الطبيعية البشرية وتنفيذ برامج طموحة لخصخصة قطاعات م همة من أهمها قطاع الخدمات ، ومن الأمثلة على تمركز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد قليل من الدول النامية اذ ان اكبر (٥٠) شركة متعددة الجنسيات غير مالية تابعة للدول النامية مركزة في خمس دول تشمل هونك كونك والبرازيل والارجنتين وماليزيا ، التي ادت دوراً كبيراً في زيادة حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المبلشر الى هذه المجموعة من الدول .حيث بلغ نصيب تلك الدول في عام (٢٠٠١) حوالي(١٣٤) مليار دولار ، أي مايزيد عن (٦٥%) من اجمالي نصيب الدول الناميه.[٩]

وبذلك لم يكن هناك مدى واسع لزيادات كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي لباقي الدول النامية لاصطدامه بدائرة واسعة من القيود المؤسسية التي كانت تفرضها تلك الدول ، فضلاً عن ضيق وصغر حجم أسواق رأس المال فيها والاختلالات الكبيرة في مؤشرات اقتصاداتها الكلية ، على عكس الدول التي تتمتع بإدارة حكومية مرنة ذات أسواق وطنية كبيرة وموارد طبيعية وفيرة ولكنها اعتمدت إستراتيجية متميزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتلاءم وقدرتها الوطنية سواء أكانت مادية أم بشرية والتي يمكن حصرها بالاتي :

١. إتباع أسلوب المشاركة مع الشركات المتعددة الجنسيات في إدارة الشركة الوطنية وفي قطاعات ذات أولوية ومناطق ذات مواقع متميزة من اجل دفع عملية النمو في اقتصادات تلك الدول .

٢. دمج الإمكانات المادية والبشرية الضخمة لدى الدول النامية في الاقتصاد العالمي من خلال عمليات المشاركة مع الشركات المتعددة الجنسية .

٣. تقديم التسهيلات الانتاجية التي تهدف الاستفادة من اقتصادات المشروع الكبير وما يقترن بذلك من زيادة فرص العمالة .

٤. زيادة القدرات التصديرية من خلال تقديم الدعم اللازم للسلع المصدرة والمصدرين وزيادة الحصيلة من النقد الاجنبي .

٥. اشباع حاجات السوق المحلية من خلال ا ٍتباع استراتيجية احلال الواردات بالاست فلدة من امكانات الشركات المتعددة الجنسية في هذا الجانب .

ثانياً :- تجربة العراق في مجال الاستثمار الاجنبي :

لقد مرت التجربة العراقية في مجال الأستثمار الأجنبي المباشر بمراحل متعددة منذ بداية الحكم الوطني في العراق في عام (١٩٢١) .خصوصاً بعد الإعلان عن تفاصيل الوثيقة السريّ التي عثر عليها من بين وثائق وزارة الخارجية القيصرية بعد نجاح ثورة أكتوبر الشيوعية المسماة بأتفاقية سايكس بيكو.حيث تبين ان بريطانيا تسيطر على المنطقة الغنية بالنفط .فقد تدفق على تلك المنطقة أكبر كارتل نفطي في العالم المكون من اشهر الشركات النفطية في العالم .ومن ثم السيطرة الكاملة لتلك الشركات على الصناعة النفطية العراقية حتى صدور قانون رقم(٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي انتزع مساحة (٩٩.٥) من اراضي الامتيازات الواقعة تحت هيمنة تلك الشركات ثم صدور قوانين التأميم في عام (١٩٧٢) و(١٩٧٣) * .

ولكن لم تنتهي سيطرة الاستثمارات الاجنبية على الصناعة النفطية العراقية وانما كانت هناك عملية احلال رأس مال اجنبي بأخر . فقد ساهم الاتحاد السوفيتي السابق في استثمار حقل الرميلة الشمالية . فضلا عن النفوذ الفرنسي القوي الذي ابتدأ في عام (١٩٦٨) من خلال مجموعة ايراب النفطية الفرنسية والسيطرة على حقول النفط في بزركان وابو عراب ومجنون فيما استطاعت مجموعة الشركات البرازيلية التي كانت تقوم بمهمة المقاول العام للتنقيب والانتاج والتسويق في مساحة قدرها (٧٩٠٠) كم٢ . ودخول شركتي انبي الايطالية وفوريس الفرنسية وشركة النفط والغاز الهندية في مجالات الاستكشاف والانتاج والتسويق في الثمانينات من القرن الماضي.[١٠]

إلا إن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة على العراق بعد غزوه الكويت في أب عام(١٩٩٠) ازهت وبشكل كامل جميع انواع اشكال الأستثمارات الأجنبية في العراق.

ان الأوضاع الأقتصادية التي شهدها العراق خلال عقد الثمانينيات ساهمت بدرجة أوبأخرى في زيادة الأستثمارات الأجنبية بخاصة في الصناعة النفطية فقد شهد الأقتصاد

العراقي ومنذ منتصف عقد الثمانينيات ازمة اقتصادية حادة بعد انهيار اسعار النفط في السوق العالمية في عام (١٩٨٦) فضلاً عن الاثار السلبية للحرب العراقية- الإيرانية في الاقتصاد العراقي وما تعرضت له المؤسسات العامة من خسائر والتي انعكست في انخفاض كبير في الطاقات الأنتاجية . لقطاعي الزراعة والصناعة .فقد شهدت المدة(١٩٨٠-١٩٩٠) انخفاض الأستثمار المحلي من اقصى قيمة بلغها عام (١٩٨٢) وهي (٧٧٢٨.٥) مليون دينار الى (٦٠٨٧.٥) مليون دولار عام (١٩٩٠) بالأسعار الجارية والتراجع الكبير في حجم الادخارات المحلية التي لم تستطع ان تغطي متطلبات الاستثمار خلال المدة المذكورة . وبذلك لم تشهد الاضافات لرأس المال الثابت التي حدثت خلال عقد الثمانينيات الا ما يقارب (١٣) مليار دينار وبالاسعار الثابتة لعام (١٩٨٠) مقابل (٣٤) مليار دينار خلال عقد السبعينيات . وهبط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى (١.٧%) للمدة المذكورة بعد ان كان (٩.٤%) خلال عقد السبعينيات .[١١]

وبهذا تبنت الحكومة العراقية سياسات اقتصادية تمويلية اعتمدت السحب من الارصدة الخارجية خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٢) . ثم الاعتماد على الاقتراض من الخارج بعد عام (١٩٨٧) لتغطية الانفاق الحكومي المتزايد بخاصة في جانبه الاستهلاكي والموجه لتغطية نفقات الحرب العراقية – الايرانية حتى بلغ الانفقاق الع ام ما نسبته (٨٠.٥%) من الدخل القومي في عام (١٩٩٠) . مع تباطئ واضح في الايرادات العامة بخاصة في الايرادات النفطية والتي يعود الى ظروف السوق الدولية للنفط الخام من ناحية والى ايقاف منافذ التصدير من ناحية اخرى ، حتى وصل الى ادنى نسبة له بلغت (٢٣.٦%) في عام (١٩٨٣) .[١٢]فضلاًعن التزايد في الانفاق العسكري الى اعلى مستوياته خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٨) حتى بلغت نسبة العجز في الموازنة العامة (٤٠%) من مجموع الأنفاق و (٣١.٣%) من الناتج المحلي الإ جمالي في عام (١٩٨٩)وبالتالي عجز الحكومة عن تمويل الأستثمار المحلي .حيث بلغ ا لانفاق الاستثماري (٣%) من مجموع الانفاق العام .[١٣]

لذلك صدر قانون ا لاستثمار رقم (٤٦) لسنة (١٩٨٨) الذي استهدف تشجيع وتنظيم ودعم الاستثمارات العربية بما في ذلك تحويل (١٠٠%) من صافي الأرباح المعدة للتوزيع من حصة المستثمر العربي في المشروع العربي . كما اجاز القانون الاستثمار في

كل القطاعات الاقتصادية عدا النفط . فضلاً عن امتلاك كافة المشاريع وشراء الأراضي والمباني وتأجيرها واستيراد جميع المعدات الا زمة والمركبات وغير ذلك من متطلبات المشاريع .الا ان هذا القانون لم يفلح في جذب الاستثمار العربي نحو الداخل فقد بلغ الرصيد التراكمي للأستثمار العربي نحو الداخل (١٩.٩) مليون دينار خلال المدة (١٩٨٥-١٩٩٨) [١٤]

الا ان الأوضاع الاقتصادية بعد عام (١٩٩٠) وهي الأسوء في تاريخ ا لاقتصاد العراقي الحديث . حيث انخفض الناتج المحلي الأجمالي في عام (١٩٩١) الى (١٠.٧) مليار دينار بعد ان حقق في عام (١٩٩٠) نحو (٣٠) مليار دينار بعد تأثر قطاع النفط الخام بدرجة كبيرة حيث انخفض الناتج المحلي لهذا القطاع بنسبة (٨٢%) لذا كان له الأثر السلبي في بقية الأنشطة الاقتصادية التي شهدت هي الأخرى تراجعاً في نواتجها المحلية وبنسب متقاربة . فعلى سبيل المثال لا الحصر انخفضت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بنسبة (٤٠%) في حين انخفضت مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد بنسبة (١٠%) .[١٥]

إما إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد انخفض بنسبة (٤٦%) في عام (١٩٩١) عما كان عليه في عام (١٩٩٠) وكانت حصة القطاع الخاص ما نسبتة (٣٠%) الانه سجل ارتفاعا واضحاً في عام (١٩٩٣) . اذ بلغ (١٦.٢) مليار دينار كانت حصة القطاع الخاص (٣٦%) . ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في عام(١٩٩٥) بفعل الزيادة الكبيرة في إجمالي تكوين رأس المال القطاع الخاص الذي تضاعف بمقدار أربع مرات . [١٦]

وجاء هذا نتيجة لدخول القطاع الخاص في بعض الصناعات الالكترونية الكهربائية والغزل والنسيج والسجاد والبطاريات . مصاهر الألمنيوم وصناعة الاسمنت فضلا عن العمل التجاري لتحقيق الإرباح السريعة والحفاظ على قيمة رأس المال في ضوء مستويات التضخم العالية التي سادت تلك السنوات .

لذلك باشرت هيأة التخطيط بقبول طلبات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء أكان عربياً أم غير عربي في كل القطاعات بموجب قانون الاستثمار الصناعي رقم (٢٠) لسنة (١٩٩٨) ، الذي الغى القيود الكمية على إجازات (تراخيص الاستثمار) . أي دون الرجوع الى عدد المشاريع القائمة في الصناعة المعنية ومهما كان حجم طاقاتها الإنتاجية

ومهما كان حجم السوق المحلية . فضلاً عن إعفاء استيرادات المشروع الصناعي من شروط الحصول على إجازة الاستيراد للمواد الوسيطة والأولية والمكائن والأجهزة. ولم يختلف هذا القانون كثيراً عن القانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٢ بالنسبة للاعفاءات الخاصة بضريبة الدخل التي قدرها القانون بنسبة (١٠%) من رأسمالها المدفوع لمدة خمس سنوات اذا كانت مملوكة لأفراد أو شركات .كما ميز القانون مابين المدى المتطور والأخرى الاقل تطوراً والمناطق النائية. إذ تصل النسبة الى (٢٠%) فضلاً عن الاعفاء نسبتة (٢٥%) من ضريبة الدخل للأرباح السنوية بشرط توضيفها في توسيع المشروع او تطويره.[١٧].

وعلى الرغم من الاعفاءات والتخصيصات والمزايا التي عوملت بها المشروعات الأستثمارية الأجنبية. الا ان التدهور في رصيد التكوين الرأسمالي مستمراً . بسبب تباطؤ اقبال المستثمرين للاستثمار داخل العراق. حيث بلغ مجموع تلك الا ستثمارات (٢٠) مليون دلار خلال المدة ١٩٨٣ – ٢٠٠٣ . [١٨]

وجاءت هذه التطورات لاسباب عدّة اهمها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي التي تراجعت الى رقم سلبي وتعاظم ظاهرة التضخم والفقر والبطالة . فضلاً عن التكاليف الباهظة للحروب التي جرت الكثير من الدمار . وبذلك لم تنجح السياسات الجاذبة لعدم وجو د برنامج متكامل لجذب الاستثمار الاجنبي والاقتصار على الحوا فز والقوانين والتشريعات التي تحكم حركته معالجة كامل متغيرات البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المشجعة للاستثمار.

ثالثاً:- قوانين الاستثمار في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

ترتكز السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي على الكثير من المقومات الا أن اهم هذه المقومات يمكن حصرها في دعاميتين اساسيتين هما:

١ -القوانين والتشريعات التي تهيء المناخ المناسب للاستثمار.

٢- الهيئا ت والتنظيمات المسؤو لة عن تنفيذ القوانين والتشريعات .

لذلك بدأت معظم دول العالم في اتخاذ اجراءات مؤسسية وتغيرات كبيـــرة في قوانيـن انظمة الاستثمار الأجنبي المباشر لجعل اقتصادها اكثر استعداداً لجـذب المستثمـــ رين الاجانب الى درجة رفعت هذه التغيرات حدة التنافس على الكمية المحددة م ــن الاستثمار

الاجنبي المباشر المعروضة في العالم. فقد بلغت عدد التغيرات التنظمية المتعلق ـة الاستثمار الاجنبي أكثر من (١٥٦) تغيراً في (١٣١) بلداً في عام(٢٠٠٠) . كان (٩٤%) منها في اتجاه تهيئة ظروف افضل للاستثمار الاجنبي المباشر .[١٩]

والعراق احد الدول التي تحاول جذب الاستثمار الاجنبي المباشر عبر حدود مجموعـة من القوانين والتشريعات والانظمة التي تحاول نقل الاقتصاد العراقي من نظـام الاقتصـاد الموجه ، أي الغاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، ليحل محله نظام اقتصاد السوق. ومن اهم هـذه القوانين :

أ) قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤) لسنة ١٩٢٩ :

يعد هذا القانون من اول القوانين التي صدرت في منطقة الشرق الاوسط لتشجيع الاستثمارالعام والخاص والاجنبي في العراق الذي تضمن مجموعة من المواد المهمة نذكر منها :- [٢٠]

١- اشارت المادة الاولى من القانون الى الشروط الواجب توافرها في المشروع الصناعي من خلال التاكيد على اهمية التصنيع والتحويل في المواد الخام الى منتوجات تامة الصنع بعد استخدام الالات والمعدات التي تدار ليست بالقوة اليدوية ٠ وهنا تاكيد واضح على ادخال التكنولوجيا الى العراق ٠

٢- لقد اوضح القانون عدم تجاوز عدد العمال المستخدمين غير العراقيين (١٠%) من مجموع عمال المعمل عدا الاخصائيين الفنيين ٠ وهنا ايضا تاكيد واضح على قوة العمل المحلية من اجل القضاء على البطالة المتفشية انذاك ٠

٣- ركزت المادة الثالثة من هذا القانون على الاعفاءات وبخاصة الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة (٦) سنوات وكذلك تعفى الالات والمعدات المستوردة لمدة (١٥) سنة فضلا عن منح قطعة ارض اذا ما احتاج اي شخص الى اراضي اميرية خالية ليؤسس عليها مشروع وبدون ايجار لمدة عشر سنوات على ان لا تزيد مساحة الارض عل ى عشرة الاف مربع ٠

٤- حدد القانون شروط على استخدام الاراضي والالات المستوردة فاذا لم يقم صاحب المشروع بتاسيسه او الاستمرار عليه يتم منح الاراضي الخالية ٠ كما اشترط القانون

عدم استعمال المواد المستوردة المعفاة من رسم الوارد الكمركي لقصد غير تاسيس المشروع وتشغيله ولا يجوز تصريفها الا بعد الحصول على اذن من وزير المالية ٠

ب) أمر سلطة الائتلاف رقم (٣٩) :

لقد جاء في مقدمة هذا الامر الاسباب الموجبة لصدوره التي تنحصر في تحسين ظروف المعيشية لجميع العراقين وتحسين مهارتهم التقنية والفرص المتاحة لهم ، فضلاً عن مكافحة البطـــالة في العراق. ولعل اهم الفقرات التي جاء بها هذا الامر هي:

١ – اشار الامر في قسمه الرابع الى المساواة ما بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطنـــي بحيث لا تفرض أي قيود على حجم الاستثمار الاجنبي في أي كيانات اقتصادية سواء أكانت جديدة ام قائمة .

٢ – اما في القسم السادس ركز الامر في المجالات التي يحق للمستثمر الاجنبي الاستثمار فيها . وقد فتح هذا القسم الابواب على مصاريعها ويحق للمستثمر الاجنبي الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية في العراق وفي جميع المناطق دون استثناء .

٣ – اعطي القسم السابع الحق للمستثمر الاجنبي المباشر بتأسيس أي كيان تجاري وتملكه تملكاً كاملاً او شراء كيانات تجارية عراقية وبدون قيود تذكر .كما ركز في امتلاك المستثمر الاجنبي امواله واستعمالها والتصرف فيها وادارة الكيان التجاري كلياً او المشاركة في إدارته ، فضلاً عن تحويل الموارد المالية المتعلقة بالمستثمر الاجنبي الى الخارج دون تأخير خصوصاً في الأسهم والأرباح أو عائدات بيع الاستثمار نفسه او جزء منه.

٤ – جاء القسم التاسع بالسماح للمستثمر الاجنبي في الحصول على التامين وحسب ما يراه ملائماً له.

٥ – فيما أكد القسم العاشر على تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثم ارات في العراق والناشئة بين مستثمر اجنبي وآخر عراقي سواء أكان مستثمراً أم شخصاً عادياً وفقاً للاتفاق بين الطرفين واستخدام آليات التحكيم المحددة في القانون العراقي .

٦ – خصص القسم الحادي عشر لحل الكيانات التجاريةِ في حالة اتخاذ قرار من قبل المستثمر الاجنبي او مجموعة من المستثمرين بعد تقديم القرار بإنهاء العمليات إلى مسجل الشركات العراقي خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار . ومن ثَّم يحق للمستثمر الاجنبي تحويل الأرباح الناتجة عن بيع الكيان التجاري اوتصنيفه. الا ان هذا الامر لم يأخذ بنظر الاعتبار المصالح الوطنية . لذا يمكن توجيه جملة من الانتقادات وكما يأتي:

١ – تعد العمومية والشمولية هي السمة المميزة لأقسام هذا الأمر بخاصة في قسمه الأول عندما حاول تعريف مصطلح الاستثمار الاجنبي التي أباحت جميع أشكال الأصول المتواجدة في العراق سواء أكانت استثماراً مباشراً أم غير مباشراً.. فضلاً عن إشارته إلى التقنية الجديدة التي يمكن إدخالها إلى العراق فلم يحدد المقصود بالجديدة .هل هي جديدة على الاقتصاد العراقي أم جديدة قياساً لتطورات التقنية العالية وهل هي مناسبة للبيئة العراقية ام غير مناسبة لها . وهل هي تتماشى مع اليد العاملة المتوفرة ام عكس ذلك.

٢ – أعطى الأمر صفة الإطلاق للكيانات التجارية التي يتم تشكيلها و تنظيمها وفق قوانين وتشريعات أي بلد سواء اكانت تلك الكيانات تطابق العادات والتقاليد والشرائع التي يتمتع بها المجتمع العراقي . فضلاً عن ان هناك بلداناً لا يمكن السماح لها بممارسة الأستثمار داخل العراق.

٣ – لم يحدد الأمر القطاعات الاقتصادية التي يحق للمستثمر الأجنبي الاستثمار فيها. بل شمل جميع القطاعات الاقتصادية في العراق . فضلاً انه لم يحدد المناطق الجغرافية التي يحق للمستثمر الأجنبي الأستثمار فيها مما يعني لم تحظ جميع القطاعات والمناطق الجغرافية بالاستثمار الأجنبي. وانما اختيار القطاعات ذات الأولوية والمناطق الجيدة .

٤ – لم يسم الأمر الجهة او المنظمة المسؤولة عن الاستثمار الأجنبي في العراق ، فغالباً ما تحدد قوانين الأستثمار تلك الجهة. حيث تعد هذه الهيئة المسؤولة عن أدارة الأستثمار الأجنبي منذ دخوله حتى خروجه من العراق. فضلاً عن قيامها بأعداد الإستراتيجية الوطنية لجذب الأستثمار الأجنبي.

٥ – لم يحدد الأمر في أي قسم من أقسامه نسبة اليد العاملة المحلية التي يجب مشاركتها ضمن المشاريع المزمع إقامتها في العراق مستقبلاً.

٦ – تحديد مدة زمنية لحل الكيانات التجارية المنطوية على استثمار اجنبي وعلى أي مستوى. وبالتالي أي حل للكيانات التجارية في مثل هذه المدة تلزم المستثمر الأجنبي بدفع نسبة من أرباحه وقيمه أصل الاستثمار إلى الحكومة العراقية الممثلة بالجهة المسؤولة عن الأستثمار الأجنبي.

٧ – لم يحدد الأمر المعايير التي تحكم عمل المشاريع او الكيانات التجارية التي يسمح للمستثمر الأجنبي والاستثمار فيها. وانما أجاز للمستثمر الأجنبي تحديد معايي ر التحكم في تلك المشاريع او الكيانات التجارية واختيارها.

٨ – لقد أتاح الأمر للمستثمر الأجنبي تملكا أصول القائمة بالكامل وبالتالي حرمان الأقتصاد العراقي من كل أصوله الإنتاجية والخدمية ٠

٩ – ألزم الأمر المستثمر الأجنبي عند ممارسته البيع بالمفرد ان يودع مبلغاً صغيراً نسبياً قدره (١٠٠٠٠٠) مائة ألف دولار في مصرف عراقي مرخص موجود داخل العراق.

١٠– لم يوضح القسم الثاني عشر من الأمر المعاملات الضريبية عن الاستثمار التي يعاد استثماره في كيان تجاري في العراق مما يحرم الاقتصاد العراقي من ايرادات مهمة.

ج– قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ :

لقد استطاع قانون الأستثمار الأجنبي الجديد الذي صدر في شهر تشرين الأول من عام (٢٠٠٦) تجاوز الكثير من الانتقادات التي وجهت الى أمر سلطة الائتلاف رقم (٣٩) لسنة (٢٠٠٣). الا ان هناك بعض الملاحظات المهمة التي يمكن تسجيلها على القانون الجديد. والقسم الأكبر منها يحتاج الى إصدار تعليمات وأنظمة ستصدرها الدوائر المعنية. وفيما يأتي اهم تلك الملاحظات :–

١– لن يتخلص القانون من صفة العمومية التي تتميز بها الكثير من مواده التي قد تحتمل اكثر من تفسير. مما يؤدي الى عرقلة مسيرة الأستثمار. وعلى سبيل المثال لا الحصر المادة الثانية التي تركز على الأهداف والوسائل ، حيث تشير الفقرة الأولى الى تشجيع

الأستثمار ونقل التقنيات الحديثة. وهنا لم يوضح القانون أي تقنيات حديثة التي تلائم القدرات العراقية والبيئة العراقية . وكذلك الحال في الفقرة الثانية تأكيد القانون على تعزيز التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام هذا القانون بين القطاع الخاص العراقي والمستثمر الأجنبي على الرغم من الفوارق في القدرات المالية والإدارية والتكنولوجية بين الاثنين.

٢-أشار الفصل الرابع الى التزامات المستثمر التي تركز على جملة الالتزامات المهمة . الا أنها بحاجة إلى تفصيل عند إصدار التعليمات الملحقة بالقانون. ففي الفقرة الأولى من المادة (١٤) وهي ترك الباب مفتوحاً أمام المستثمر لإبلاغ الهيئة الوطنية عن الانتهاء من تركيب موجوداته. ومن الأفضل ان تكون هناك لجنة متخصصة موجودة في الهيئة للقيام بمراقبة تركيب الموجودات. لأن هذه العملية يترتب عليها الكثير من المزايا والإعفاءات.

٣- عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتعيين اليد العاملة العراقية أو تحديد نسبتهم في مشاريعهم. كما هو معمول به في قوانين الأستثمار للدول الإقليمية المجاورة للعراق.

٤- ان المزايا التي أعطيت للمستثمر لم تفرق بين المشاريع طبقاً لاماكن وجودها مما قد يؤدي الى تكدسها في مدن معينة، بدون المساعدة على تطوير مدن أخرى.

٥- كان بإمكان القانون وبدلاً من عملية التنافس مع رأس المال الوطني الإشارة إلى مشاركة رأس المال الوطني مع المستثمر الأجنبي وبنسبة معينة قد تكون (٢٥%) وكما هو معمول به في قانون الدول المجاورة (المملكة العربية السعودية). وتزداد الأعفاءات والمزايا مع زيادة نسبة مشاركة رأس المال الوطني.

٦- إلزام الشركات الأجنبية التي تتعاقد مع الحكومة العراقية في تنفيذ المشاريع الكبرى بأن تقوم باستثمار نسبة معينة من قيمة العقود التي تبرمها تلك الشركات في مشاريع صناعية او خدمية او زراعية او سياحية داخل العراق او مشارك ة رأس المال الوطني. وهذه الفكرة ليست جديدة على المستوى العالمي . فقد سبقت إليها عدة دول متقدمة ونامية مثل سويسرا وكوريا الجنوبية وتركيا والهند واستراليا . اما على المستوى الإقليمي فقد نفذتها المملكة العربية السعودية.

رابعاً : المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمار الاجنبي المباشر :

لقد حددت الكثير من الدراسات والأبحاث اسباب مشكلة ضعف تدفق الأستثمارات الأجنبية الى مناطق مختلفة من العالم والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتوفر المناخ المناسب (المناخ الاستثماري) الذي يتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية ومؤسساتية وقانونية والتي يمكن حصرها بالأتي:-

١ -العوامل الإقتصادية :

تؤدي العوامل الاقتصادية الدور الرئيس في توجه الإستثمار الأجنبي الى داخل دولة ما دون غيرها. ومن اهم تلك العوامل حجم السوق الداخلية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وسعر الصرف والقدرة التنافسية ودرجة انفتاح الإ قتصاد الوطني ومعدلات النمو والقدرة على إدارة الاقتصاد الوطني. فقد أوضحت العديد من الدراسات على أهمية العوامل الاقتصادية وأثرها في تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الداخل وأهمها دراسة (Bhasin) في عام ١٩٩٤ و دراسة (Katarkilidis) في عام ١٩٩٧ اللتان أكدتا على أهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم مقياساً لعدم الاستقرار الاقتصادي ويؤدي الى زيادة تكلفة استخدام رأس المال في الدول المستضيفة. فضلاً عن أهمية نمو الناتج القومي الأجمالي في جذب الأستثمار الأجنبي المباشر. وعدت الموارد الطبيعية وعوامل السوق من العناصر المكملة لجذب الأستثمار الأجنبي المباشر.[٢١]

ومن الدول التي حققت تطوراً كبيراً في المجال الاقتصادي التي أصبحت ضمن أكثر الدول قدرة على جذب الاستثمارات الخارجية دولة الامارات العربية، حيث احتلت المرتبة الثانية عربياً والمركز (٤٢) عالمياً في مؤشر الحرية الأقتصادية في عام ٢٠٠٤ والركز (١٦) في مؤشر التنافسية الأقتصادية. وتصدرت الدول العربية من حيث مؤشرات التقدم التقني وادارة المؤسسات العامة ودرجة تنافسية قطاعات الأعمال واستقرار الاقتصاد الكلي[٢٢].

٢-العوامل السياسية :

تقف في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار الأمني الذي يتمتع به النظام السياسي بما له من انعكاسات واضحة في الاستقرار الاقتصادي وبالتالي استقرار سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن شركل النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة وأثره في توفير الأمان لرأسمال الأجنبي. وكما تعد العلاقات السياسية بين الدولة والدول المصدرة

لهذه الأستثمارات من العوامل المهمة التي تحكم عملية الانتقال لرؤوس الأموال مابين تلك الدولة والدول الأخرى.

فقد أوضحت دراسة (Billet) التي أجريت في عام ١٩٩٣ التي شملت (١٠٨) دولة نامية، الدور المهم الذي تؤديه برامج المساعدات الاقتصادية في جذب الا ستثمار الأجنبي المباشر سواء أكانت تلك المساعدات ثنائية ام متعددة الأطراف فضلاً عن أهمية قلة الاضطرابات السياسية وأعمال العنف والشغب.في حين اشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O E C D) الصادر في عام ١٩٩٧ الى أهمية تحول الدول الى برامج الخصخصة في اتجاهات المستثمرين الأجانب نحو تلك الدول [٢٣]حيث شهدت تلك الدول ترحيباً بالشركات المتعددة الجنسية ومشاركتها في تنفيذ أجزاء كبيرة من خط ط حكومات تلك الدول.

٣- العوامل القانونية:- وتشتمل هذه العوامل على ما يأتي ؛

٣-١ القوانين والتشريعات والأنظمة القانونية التي تحكم عمل الأستثمار الأجنبي داخل الدولة المضيفة والشكل القانوني الذي يجب ان يتخذه والقطاعات الأقتصادية المسموح له بالاستثمار فيها.

٣-٢ الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي اهمها الحماية ضد مخاطر التا ميم ونزع الملكية والتجميد فضلا عن المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية .

٣-٣ الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق تلك القوانين والانظمة والتشر يعات وخاصة بما يتعلق بكيفية حل المنازعات .

فقد مهد قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام (١٩٨٤) في ماليزيا السبب الرئيس لانتعاش التصنيع فيها . فخلال الخطة الخامسة ١٩٨٦-١٩٩٠ نما الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل (٧٩%) سنويا واستحوذ الاستثمار الا جنبي المباشر على (٥٩%) من اجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع خلال المدة ذاتها . وقد شمل القانون على تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات . وسمح للمستثمرين الاجانب بالاستحواذ على نسبة (١٠٠%) من حقوق الملكية وقيامهم بتصدير (٨٠%) او اكثر من منتجات شركاتهم فضلا عن الإعفاءات الضريبية وفسح المجال في تحويل

أرباحهم وعوائدهم ورأس مالهم للخارج فضلا عن اللجوء الى نظا م فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها[٢٤] .

٤ -العوامل المؤسساتية :

يعد الإطار المؤسسي وكفاءته من العوامل المهمة الجاذبة للاستثمار الاجنبي .فان تزايد عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتعددها في إدارات الدولة وتسوية المنازعات والآليات المعمول بها لحلها تعد من اهم المعوقات التي تحد من تدفقات الاستثمار الاجنبي نحو الداخل . فضلا عن التباطؤ الشديد في انجاز اجراءت الإجازات والتعامل مع مؤسسات حكومية متعددة . فقد حدد المنتدى الاقتصادي العربي مؤشرات مهمة في قياس الإطار المؤسسي المناسب لجذب الاستثمار الاجنبي منها الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وإقامتها . واليات تسوية المنازعات الذي يشير الى درجة التعقيد في إجراءات التسوية ومكان التسوية والقوانين التي تحكم تلك التسوية .فضلا عن مؤشر الشفافية التي تتمتع بها الأجهزة الحكومية في الدول المستضيفة وأداؤها في قياس درجة الفساد الحكومي[٢٥]

فأن وجود هيأة متخصصة بإجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل بدون تعقيدات إدارية او الإسراف فيها . فضلا عن التسريع في إجراءات الإجازة سيسهل عملية دخول الاستثمار نحو الداخل . كما ان تعاون كل مؤسسات الدولة من اجل إنجاح سياسات الاستثمار العامة وخصوصا سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر فضلا عن تناسق كل القوانين ووضوحها والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية ووضوح السياسات والإجراءات واستقرارها .

٥- العوامل الاجتماعية :

لقد أوضحت بعض التجارب ان هناك عمليات انتقال لمستثمرين أجانب من بلدان نامية معينة الى بلدان اخرى . ويعود سبب الانتقال الى مشكلة انضباط المجتمع بصفة عامة. ولعل من أولويات الانضباط هي تعامل المواطنين مع المستثمر الاجنبي والشعو ر بأهمية تواجده في وطنهم والتعاون معه ومن ثم يتولد لدية الشعور بان البيئة التي يعمل

بها هي بيئة استثمارية صديقة . ويأتي هذا الانضباط في صالات المطار في استخدام الطريق بلحترام الإشارات وفي الانصياع للقوانين وتنفيذ الأحكام أي هي عبارة عملية توعية شاملة بأهمية الاستثمار ومساهمته في تقدم الوطن ورفاهيته ومن ثم تقديم التسهيلات اللازمة لانجاز عمله .

٦ -العوامل الإعلامية والترويجية :-

يهتم اغلب المستثمرين الاجانب بالمعلومات والبيانات الخاصة ببلد المستضيف وان النسبة الأكبر منهم يولي مصادر المعلومات والبيانات المحلية بخاصة الواردة من الغرف التجارية والصناعية المحلية والبنوك التجارية والوزارات والهيئات الحكومية فضلا عن هيئة الاستثمار أهمية كبرى في قراراتهم نحو توجهها الى بلد معين دون غيرة . ويعتمد المستثمرون الاجانب على كفاءة المعلومات سواء من حيث حداثة المعلومات او توفر التفاصيل المطلوبة او سهولة الحصول عليها . فان قصور المعلومات عن اقتصاد أي دولة سيكون سببا رئيسا في أحجام المستثمرين في الدول الى تلك الدولة .فالتطورات الايجابية المستمرة في المناخ الاستثماري في جميع دول العالم هي محط أنظار هؤلاء المستثمرين مما قد يشجعهم على نقل استثماراتهم أو توسيعها في مناطق اخرى من خلال المقارنة المستمرة بين الدول لتوجيه استثماراتهم إلى أفضل المواطن المستقطبة من خلال انسيابية وتوفير المعلومات والبيانات وفرص الاستثمار في تلك الدول.

إنَّ واقع إعداد وعرض المعلومات والبيانات في أي دولة يمكن الحكم عليه من خلال عنصرين أساسيين : الأول يتعلق بالمبادئ والقواعد التي يتم في إطارها إعداد كل الحسابات والقوائم للوحدات الأقتصادية المختلفة في تلك الدولة. والثاني يتعلق بمصداقية المعلومات والبيانات والذي يبدي من خلاله المستثمر الأجنبي رأيه حول مدى صدق وعدالة الحسابات والقوائم في تلك الوحدات نتيجة أعمالها ونشاطها الاقتصادي لذلك إن قرار الاستثمار في دولة ما او في دولة اخرى إنما يعتمد على مدى معرفة المستثمر لاقتصاد الدولة بكامل تفاصيله. هذا يعتمد بالدرجة الأساس على دور الجهات الإعلامية والترويجية لتقديم افضل وأدق المعلومات والبيانات عبر منظومة متكاملة من المؤسسات والهيئات الترويجية.

اما على مستوى التجارب الإقليمية الناجمة في إبراز أهمية الدور الإعلامي والترويجي هي تجربة السودان عندما أنشئت فيها إدارة متكاملة للترويج للأستثمار والأعلام مجهزة بكافة الوسائل المتاحة وقد تمخض عنها طباعة وترجمة قانون تشجيع الأستثمار بعدد من اللغات منها الإنكليزية والفرنسية والصينية والبلغارية فضلاً عن إصدار ثلاثين ألف نسخة من المطبوعات الترويجية باللغتين العربية والانكليزية التي توضح موارد البلاد والفرص المتاحة للاستثمار وفق المواقع المحددة. كما أنشئت إدارة الأعلام تعنى بالمساهمة في مجال الأعلام الخاص بالاستثمار وفرصه ومجالاته ومزاياه تمخض عنها انجاز الكثير من الأفلام الوثائقية الترويجية في شتى المناحي ثم بثها على نطاق واسع وإصدار جريدة للمستثمرين باللغتين العربية والإنكليزية وزعت في جميع سفارات السودان في الخارج. ويعد إعداد الخارطة الاستثمارية القومية لكل موارد البلد من اهم الأعمال الترويجية الى جانب إعداد تسعة تقارير فنية قطاعية مستمدة معلوماتها من الوزارات المعنية. (٢٦)

خامساً :الإستواتيجية الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي:

عند صياغة أي إستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي في العراق لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار مقومات نجاح الدول الجاذبة له، التي استطاعت ان تحتل المراتب الأولى في جذب تلك الأستثمارات. فقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلق بيئة اقتصادية مستقرة. فقد احتلت المرتبة الثانية عربياً والمرتبة (٤٢) عالمياً اما في مؤشر الحرية الأقتصادية عام (٢٠٠٤) فقد حصلت على تقدير (٦.٢) في مستوى الحرية الأقتصادية المتميزة والذي يستند الى عشرة عوامل هي : السياسات التجارية، أعباء الحكومة المالية، السياسات النقدية، حجم التدفقات الرأس مالية، الإستثمارات الخارجية المباشرة، وضع القطاع المصرفي، الأسعار، الرواتب، حقوق الملكية الفكرية والنظم والقوانين التي تحكم قطاعات الأعمال.(٢٧)

في حين استفادت الصين من سياساتها الانفتاحية المدروسة التي تعتمد على ما يقدمه الشركاء من منافع ومن ثَّم كانت العلاقات التجارية تستند على تبادل المنافع. وهذه الميزة قادت الى دخول الصين منظمة التجارة العالمية ومن ثم تحرير القطاع الصناعي والمنافسة في السوق الاجنبية والقدرة التي يمكن ان يقدمها للسوق الأجنبية فضلاً عن الموارد

البشرية والطبيعية التي شكلت الأرضية الصلبة للتعامل مع الشركات المتعددة الجنسية باعتبار المورد الصيني أولاً. فضلاً عن بناء شراكة آسيوية ضمن القطب الآسيوي وبخاصة مع اليابان ، حيث فهمت الصين ان الآخرين ليسوا منفردين وانما هم أقطاب وتحالفات إقليمية ودولية كبرى . وهذا يعني فهم الاستراتيجيه المناسبة للشركة ام للصناعة أم للقطاع ام للدوله ككل فكانت الاستراتيجيات الصريحه واضحه لا ليس فيها ' التقدير لا الاستيراد المورد المحلي لا المورد الاجنبي ' العماله الاجنبيه ' والوفر الاقتصادي اولاً.

والعراق لا يختلف كثيراً عن الدول التي حققت تلك النجاحات وبخاصه لامتلاكه الموارد بنوعيها الطبيعية والبشرية فضلاً عن موقعه المميز الذي يعد الممر الوحيد الذي يربط اسيا باوربا . الا ان عدم استراتيجية جذب الاستثمار جعلت منه يحتل المراتب الاخيرة في تسلسل الدول الجاذبة للاستثمار الاجنبي وعليه يمكن صياغة هذه الاستراتيجية التي تحمل في طياتها مقومات النجاح لجذب الاستثمار الاجنبي والتي ترتكز في النقاط الاتية :

١ – توفر الارادة الوطنية لجذب الاستثمار الاجنبي :

تعد تلك الارادة العامل الاساس لنجاح أي استراتيجية وطنية من خلال ترجمتها الى خطوات تشريعية وتنفيذية في اعلى المستويات الحكومية وادناها ٠ وهذا يتطلب غلق الفجوة بين السياسات العليا والممارسات التنفيذية ٠ وهذا يعني تحديد الخطوات التنفيذية والمسؤول عنها والجداول الزمنية لتنفيذها ، مع ايجاد الية للمتابعة ٠ وتتضمن هذه الارادة ان تتبنى المستويات الحكومية العليا السياسات الاقتصادية بشكل منظومة متكاملة الجوانب يدعم بعضها البعض فضلا عن اصلاح منظومة التشريعات الاقتصادية السابقة مثل اصلاح الادارة الضريبية من حيث الاسعار والفئات والاجراءات والمعلومات ٠ تصحيح دور الدولة في المجتمع بحيث تخفض من نشاطها الاقتصادي التنفيذي وتكون مختصة بالتخطيط والمتابعة والتحفيز ٠ وبالتالي التوجه التنموي ضمن رؤية واضحة واستراتيجية محددة المعالم والادوار ٠ توفير قطاع مصرفي ومالي قوي وقادر على تقديم افضل الخدمات والمنافسة ٠ وازالة أي معوقات امام المستثمر الاجنبي ٠

٢ – **تحديد الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من الاستثمار الاجنبي :**

لغرض تحديد نوعية التدفقات الممكنة الى الداخل لا بد من تحديد الاهداف الاقتصادية المراد تحقيقها منه سواء اكانت تتمثل في زيادة الصادرات ام اشباع السوق المحلية ام استثمار الموارد الطبيعية ومن ثمَّ يمكن تحديد كمية تلك التدفقات والقطاعات الاقتصادية التي تحتاج الى مثل هذه التدفقات بما يتناسب مع الاهداف الاقتصادية للخطط التنموية الوطنية ٠ وهذا يتطلب معرفة دقيقة في الفرص المتاحة والاكثر ميزة للاقتصاد الوطني والتركيز على جذب المستثمر الذي تتفق اهتماماته وتوجهاته مع هذه الفرص باعتباره افضل جدوى من الاهداف العامة ٠ فقد اثبتت الكثير من برامج التنمية وأنماطها يجب ان تتبنى على الظروف المحلية وليس على منظومات جاهزة ومتكررة لبلدان ذات ظروف اقتصادية مختلفة ٠ وهذا يقودنا الى القول ان خلق مناخ استثماري مناسب يتناسب مع طموحات وتوجهات الكثير من المستثمرين الا اذا كان للدولة اهداف اقتصادية محددة تهدف تحقيقها ٠ وهذا يعني عدم وجود ارتباط مباشر ما بين المناخ الاستثماري والتدفقات نحو الداخل الا بوجود هذه الاهداف ٠

٣ – **التناسب بين سياسات دعم الاستثمار الاجنبي ودعم الاستثمار المحلي :**

من الواجب ان تتوجه الاستراتيجية الوطنية الى دعم الاستثمار المحلي وتقديم الحوافز والاعفاءات التي تحقق زيادة في الاستثمار المحلي واعطاء الاولوية لذلك الاستثمار ومن ثم الاستعانة بالمستثمر الاجنبي للمشاركة مع المستثمر المحلي واعتبار دوره تكميلي لا احلالي ٠ ومن ثم صياغة السياسات الحكومية والقوانين والانظمة التي تحكم تلك السياسات متناسبة بين دعم الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي ، فقد اسفرت نتائج الاستبيان الذي اجري على المستثمرين الاجانب في دول الخليج العربي حول تفضيلهم للشريك الوطني فكانت النتائج تشير الى تاكيد اغلبية هؤلاء المستثمرين بان الشريك الوطني يؤدي دوراً اساسياً في مختلف مجالات ومراحل الشروع ٠ حيث اكد ذلك (٨٦%) ممن شملهم الاستبيان وبخاصة في مجال المعلومات والتراخيص والعقود و (٧١%) في مجال المشاركة في توفير التمويل للمشروع و (٥٨%) في مجال تشغيل المشروع و (٥٧%) في مجال الادارة والتسويق ٠[٢٨]

٤ – **الربط بين مؤسسات القطاع الانتاجي المحلي والشركات الاجنبية المستثمرة ٠**

يهدف الاستفادة من الامكانات الانتاجية والادارية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الاجنبية المستثمرة٠ يمكن للحكومة ان تقوم بدور مهم عن طر يق تشجيع الشركات الاجنبية على اقامة علاقات انتاج وتدريب مع مؤسسات القطاع الانتاجي المحلي ٠ ويعود ذلك إلى وجود التفاوت الكبير بينهما من حيث الربحية ومساهمة القوة العاملة وقيمة رأس المال المستثمر ونوعية التكنولوجيا المستخدمة فضلا عن الإدارة الناجحة للمشاريع ٠ وهذا يتطلب إجراء مسح شامل لكل المؤسسات والمشاريع المنتجة محليا٠يهدف تصنيفها وفقا لمؤشرات اقتصادية عدة ومعرفة درجة أهميتها للاقتصاد الوطني٠وبالتالي المحاولة لربط المشاريع والمؤسسات التي تمتلك القدرات الإنتاجية المتميزة مع تلك الشركات لرفع كفاءة إنتاجها وزيادة نموها وتطورها مع تقديم تسهيلات إضافية للشركات الأجنبية التي تقدم خدماتها الإدارية والتدريبية لتلك المشاريع والمؤسسات المحلية ٠ سواء أكانت إعفاءات ضريبية إضافية أم تقديم حوافز أخرى ٠ مما يساعد الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الداخل ٠

٥ – **اعتماد سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة :**

لما كانت الحوافز والإعفاءات التي توفرها الدولة تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني بخاصة للميزانية العامة للدولة سعياً إلى تحقيق مردود ايجابي تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه المزايا والحوافز والإعفاءات بقطاعات معينة تتميز فيها هذه الدول بميزة نسبية بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على مجمل الاقتصاد الوطني ٠ وقد أثبتت الدراسات إن إتباع سياسة الحوافز الموجهة هو أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات والحوافز تشمل كل القطاعات بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة نسبية ٠ حيث تقسم حوافز اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى مجوعتين وكل مجموعة منها تحتوي على عدد من الحوافز التي تعطي أفضلية للمستثمر الأجنبي عند قدومه إلى الداخل ٠ فالمجموعة الأولى تضم الحوافز التي يمكن إعطاؤها لكل المستثمرين ولكل القطاعات الاقتصادية دون تميز مثل توفير قدر معقول من رأس المال الاجتماعي (الطرق، والمساكن ، وسائل النقل ، ٠٠٠) والسماح باستيراد الالات المعدات والمواد الأولية بدون رسوم كمركية ٠ فضلا عن فرض

بعض الرسوم الكمركية على الواردات من السلع المستوردة من قبل المستثمرين في الداخل ويمكن تضمين هذه الحوافز في قوانين الاستثمار ٠

أما المجموعة الثانية فهي تضم المعاملة التمييزية من خلال تصميم جداول للمعدلات الضريبية وربطها بنتائج محددة لعمليات المشروع ٠ ويمكن استخدام هذه الجداول في إعطاء الأولوية لبعض القطاعات دون غيرها وحسب أهميتها للاقتصاد الوطني أو التي تمتاز بميزة تنافسية عالية ٠ فضلا عن الإعفاءات الضريبية التي تقتصر على بعض المشروعات أو اشتراط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرأس المال بحيث تتفاوت المدة الزمنية لتلك الإعفاءات التي ترتبط بحجم المشروع أو مجال الاستثمار أو مدى أهميته ٠ وعلى الرغم من وجود ثغرات في هذه السياسة إلا أن الضوابط والأحكام التي يمكن إصدارها مع قوانين الاستثمار يمكنها تلافي مثل هذه الثغرات التي يمكن حصرها من تلاعب المستثمرين في مدة إنشاء المشروع وبداية الإنتاج وإعفاء الأرباح ونسبتها التي يمكن تجاوزها عبر تشجيع المستثمرين في إعادة استثمار أرباحهم وزيادة إعفاءاتهم في مشاريع مهمة أو متوافقة مع الخطط الاقتصادية للدولة المستضيفة ٠

الاستنتاجـــات:

١ -تحتل قوانين الاستثمار جزءاً مهماً في سياسة الجذب ، الا ان سياسة الجذب تتكون من مؤشرات متعددة ومنها المؤشرات المالية والمؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الادارية والمؤشرات البشرية والمؤشرات المعلوماتية والاحصائية والمؤشرات الاجتماعية ٠ لذا عند صياغة اي استراتيجية لجذب الاستثمار يجب الاخذ بنظر الاعتبار كل هذه المؤشرات ٠

٢ -يعد الإطار المؤسسي للاستثمار الاجنبي وكفاءته مكملا لعملية الاصدار القانوني ، حيث ان تشكيل الهيئة العامة للاستثمار الاجنبي واصدارها التعليمات المفسرة لكثير من المواد التي يتضمنها قانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ٠ وكذلك العمل على تقليل عدد الاجراءات اللازمة لتاسيس المشروعات وتسوية المنازعات حيث ان هذين المؤشرين يعتمد عليهما المنتدى الاقتصادي العالمي في ترتيب الدول الاكثر جذبا للاستثمار الاجنبي ٠

٣ -على الرغم من اهمية الحوافز الضريبية التي تعد الاساس في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تضمنها قانون (١٣) لسنة ٢٠٠٦ ٠ ولكن لا بد من توافر حزمة اخرى الحوافز الايجابية بخاصة في مجال تقديم الخدمات الاستشارية تسهيل التعامل مع الجهات العامة فضلا عن ضرورة الاهتمام برفع كفاءة البنية الاساسية للسياسات الضريبية للتاثير في صالح القرارات الاستثمارية من خلال اعادة هيكلة الشروط والقيود المتعلقة بالعبء الضريبي بما يتفق مع الاهداف التنموية الوطنية واستراتيجياتها لجذب الاستثمار ٠

٤ -السعي على تشكيل هيئة الاستثمار الوطنية من اجل توحيد الاجراءات الادارية واختصارها للمستثمرين خلال مدة زمنية قصيرة ، فضلا عن تزويد المستثمرين بالمعلومات عن الفرص الاستثمارية ٠

٥ -اصدار التعليمات والانظمة لشرح فقرات القانون بما يخدم عملية جذب الاستثمار الاجنبي من خلال الاستفادة من كل الفقرات ولكي تحتاج الى توضيح باصدار التعليمات والانظمة بما يخدم عملية التخطيط للفرص الاستثمارية والتخطيط المستهدف للضريبة وتخطيط دخول الشركات المستثمرة وحجم وعمر الاعمال التي تقوم بها ٠

٦ -اكمال عمل الهيئة باصدار قوانين تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية واليات تنفيذها الفعالة بما يشجع الشركات المستثمرة والمستثمرين المحليين والاجانب على الابتكار واضافة ايرادات الاختراع لاستثماراتهم فضلا عن اصدار قوانين المنافسة وطرق تطبيقها بصورة واضحة وشفافة وغير تمييزية بما يساعد المستثمرين على فهمها والتقيد بها من اجل اتاحة الفرصة امام القطاع العام الذي يعد اهم المصادر التمييزية وعدم تطبيق قوانين المنافسة ٠والالتزام بها من خلال تطبيق مبدأ الشفافية حول الدعم المقدم من الحكومة لتلافي التمييز السعري في الداخل ومن ثم امكانية الاستفادة من المعلومات المالية لتلك المشاريع في اتاحة الفرصة امام المستثمرين للدخول اليها من خلال المشاركة فيها او شراءها بالكامل (تطبيق حالات الخصخصة عليها).

الهـــوامش:

١. د. يوسف علي عبد الأسدي ((العولمة المالية وانعكاساتها في الدول العربية))، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٤ ص٤١ –٤٢ .

٢. Caves, R.E. "Multinational Enterprise and Analysis" Cumbriidge University Press, Combridy, p.p 30-32.

٣. د. حسن بن رفدان الهجوج ((اتجاهات ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر في دو ل مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار في ظل العولمة)).(القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦). ص ٦٦

٤. شذى جمال الخطيب ((الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرق اسيا)) (ابو ظبي، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠١). ص٩

٥. IMF ,World Economic Out Look,(Washington, Dc, Mag , 1997) p.p.7-11

٦. مركزالدراسات السياسية والإستراتيجية ــ الآسيوية، تجارب في هزيمة التخلف (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٥) ص ٢٣٦ .

٧. Saghir, Janal, Infrastructure Privatization In the Middle East and North Africa (Washington, D.C., The Word Bank, 1997)p.10.

٨. مدحت ايوب ــ الصعود الصيني ومستخلصاتة الفكرية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية (القاهرة ،ايار٢٠٠٥) ص١٨ .

٩. UNCTAD , World Investment Report , 2003 (UN,Genarea ,2003) P.P 14-17

١٠ . د. طارق شكر محمود – اقتصاد النفط العراقي (بغداد – مطبعة الإدارة المحلية ، ١٩٨٧ ص٥٢-٥٦.

١١. البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الاغاثي – تقرير متابعة اولية حول مؤشرات الاقتصاد العراقي (بغداد ، ايلول ، ٢٠٠٣) صفحات متعددة.

١٣. د. اكرام عبد العزيز – الإصلاح المالي بين منهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل (بغداد، بيت الحكمه، ٢٠٠٢) ص٢٤٤ – ٢٤٦ .

١٤. المصدر السابق ــ ص١٢٨ .

١٥ . البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ــ مصدر سابق، صفحات متعددة .

١٦. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ــ تقرير مناخ الا ستثمار في الدول العربية ١٩٩٤ ، ص١٨٤- ١٨٥ .

١٧. UNCTAD,World Investment Report . 2004(UN,Genavea,2004)P47.

UNCTAD, World Investment Report 2000 (U.N. Genavea,2000)P.115 .١٨

١٩. د. حسن رفدان الهجهوج ــ اتجاهات ومحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ــ مصدر سابق ــ ص[٦٦] .

٢٠. الحكومة العراقية – وزارة العدلية – مجموعة القوانين والانظمة الصادرة سنة ١٩٢٩ – ص ٣٥ – ٤٠ ٠

٢١. د. حسن رفدان الهجهوج ــ اتجاهات ومحددات الاشتثمار الاجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ــ مصدر سابق ــ ص .

٢٢.محمد بن عبدالرحمن العتي – متطلبات تطوير المناخ الاستثماري بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر المستثمرين – القاهرة المنظمة العربية للتنمية –٢٠٠٦) ص ٢٠١ ٠

٢٣. د٠ حسن رفدان الهجهوج – المصدر السابق ٠ ص ٦٥ ٠

٢٤. ثريا علي حسين الورفلي ــ محددات الاستثمار الم باشر– الدروس المستفادة ٠ بحث مقدم الى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في الجماهيرية العظمى ٠ (طرابلس ، ٤٩/ نيسان / ٢٠٠٦) ص ١٢ .

٢٥– د٠ صديق محمد عفيفي – تطوير الادارة لجذب الاستثمار – نماذج ومقترحات عملية (القاهرة – المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٦) ص ٩٧–٩٨ ٠

٢٦. ثريا علي حسين الورفلي – المصدر السابق – ص ١٦ ٠

٢٧. محمد بن عبدالرحمن العتي – المصدر السابق – ص ٢١٠ ٠